اختبار التكامل المشترك بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة : " دروس للاقتصاد الجزائري"

د./ تراراي مجاوي حسين*
أ./مزوري الطيب**

Abstract

The first objective of the study is to measure the relationship between the co-integrating total exports from free zones and the flow of FDI in the UAE. To this aim, we will use the method of simultaneous integration during the period (1990- 2013). The second objective is to deduce practices, which can be adopted by Algerian to improve non-oil exports, especially by the creation of export processing zones, which are almost inexistent in this country.

Keywords: export processing zones, exports, foreign direct investment, co-integration, UAE, Algeria.

Résumé

Cet article peine de tester la relation de co-intégration entre le total des exportations des zones franches et les flux d'IED dans les Émirats arabes unis et en utilisant cette méthode d'intégration simultanée, au cours de la période (1990-2013). Sans compter que, étant donné les leçons de l'économie algérienne comme pays pétrolier cherchant à améliorer les exportations hors hydrocarbures, et par la création de zones franches d'exportation et qui sont toujours à zéro points.

Mots clés: zones franches d'exportation, exportations, investissements directs étrangers, co-integration, Émirats arabes unis, l'Algérie.

* أستاذ محاضر، جامعة وهران 2
** أستاذ مساعد، جامعة وهران2

الملخص:

تهتم هذه الورقة البحثية إلى اختبار علاقة التكامل المشترك بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة و هذا باستخدام طريقة التكامل المتزامن، خلال الفترة (1990-2013). ناهيك عن ذلك إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري بصفته دولة نفطية تسعى الى ترقية الصادرات خارج المحروقات، و ذلك عن طريق اقامة مناطق حرة للتصدير و التي لا تزال عند نقطة الصفر.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة للتصدير، الصادرات، الاستثمار الاجنبي المباشر، طريقة التكامل المتزامن، الإمارات العربية، الجزائر.

مقدمة:

لقد أثبتت خبرات التنمية في الدول المنتجة للنفط أن اعتماد طريق واحد للسعي للتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر، خاصة بعد أزمة النفط لسنة 1986، و انعكاساتها على برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول خاصة في تمويل الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري. و إزاء هذه التحديات الضخمة و المشاكل الاقتصادية بدأت هذه الدول في سبيلها الى تنويع الاقتصاد و تعزيز النشاط الاقتصادي، و هذا بإتباع استراتجيات تنموية و التي منها : اقامة مناطق حرة و بمختلف أنواعها.

حيث تزايد التوجه نحو استخدام هذه الاستراتجية التنموية من قبل العديد من الدول، بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تحفيز الاستثمارات المحلية، و الرفع من مستوى الصادرات. و من بين هذه الدول لدينا دولة الامارات العربية المتحدة، حيث قامت هذه الدولة بإنشاء و تجسيد مناطق حرة بمختلف الأنواع و هذا بعد بروز مشكلات اقتصادية في الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط و عدم التنويع الاقتصادي، حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار النفط مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لهذه الدولة.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية، وراء الإطلاع على واقع تعامل دولة الامارات مع موضوع المناطق الحرة للتصدير و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تنبع أهمية هذا البحث من أنه يسعى وراء إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري بصفته دولة تسعى للخروج من الاعتماد المتزايد على انتاج و تصدير قطاع النفط لتمويل الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضية التالية:

- **هناك علاقة سببية بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة.**

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث و الصحف و المواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية، وزارات التجارة والصناعة المركز الإسلامي لتنمية التجارة صندوق النقد العربي الموحد)، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة السببية بين الصادرات الاجمالية و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار اقامة مناطق حرة للتصدير. و ذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا، و من ثم استخدام التكامل المتزامن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات.

و لغرض اختبار الفرضية السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث نتناول في المحور الأول الطريقة المستخدمة في البحث، و في الثاني النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق طريقة التكامل المتزامن و في المحور الثالث تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها، و في المحور الأخير سنحاول الخروج بدروس للاقتصاد الجزائري.

1) الطريقة المستخدمة في البحث :

إن هدف البحث هو تحليل و قياس العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية خلال الفترة (1990-2013)، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري.

و يرجع سبب اختيار هذه الدولة بالذات دون غيرها، إلى تجربتها الفريدة من نوعها في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية و النشاط الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط لتمويل الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري. و هذا من خلال اقامة مناطق حرة و التي بلغ عددها (36) منطقة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة و تشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية و التجارية و الخدماتية بهدف تشجيع الصادرات و جلب عدد أكبر من الاستثمارات الاجنبية و الحد من هجرة الاستثمارات المحلية[1].

و عليه سنعبر عن الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة بالرمز (EXPORT) و اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بـ : (FDI). و بالتالي تعطى العلاقة بـ :

$$EXPORT = f(FDI)$$

و لتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (co-intégration)[2] ، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة. و يقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية و هي[3]:

1-1) المرحلة الأولى و يتم فيها اختبار الاستقرارية، حيث تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن و غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية و معرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (Differrency Stationary)، و تعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary،كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، و نقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف و النتائج المضللة و أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-fuller".

حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار[4]، لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية، و الذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي و بهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، و يعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، و هذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى[5] :

- النموذج الأول : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الثاني و الأول في احتوائه على حد ثابت و متغير اتجاه زمني و لتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC و SC. و بعد حساب الفروق الأولى $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$ و الفروق الثانية $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ و تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى و اختبار الفرضيتين $H_0 : \emptyset = 0$ ضد الفرضية $H_1 : \emptyset < 0$, فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي و بالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة[6].

1–2) و في المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن : بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبار "Dickey-fuller Augmented"، يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل و جرانج"Engel–Granger"[7]، حيث اقترح كل من أنجل و جرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين و هما الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث

نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ε_t و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الأتي :

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} \quad e_t,\ldots..IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية :τ لمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\varepsilon_t \to I(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي و نقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\varepsilon_t \to I(0)$ وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، و أن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة و غير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين و أن العلاقة مضللة و لا يمكن الركون إليها.

3-1) المرحلة التالية و الأخيرة، بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك حسب إجراء كرانجر – انجل، نقوم بتصميم نموذج تصحيح الخطأ، حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. و عليه يكون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما x_t و y_t وفق الخطوات التالية [8]:

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x_t + et\ (ECM) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

كما يأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير والطويل بين المتغير التابع و محدداته و أساسا ظهور ECM_{t-1}، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1). لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال و هنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (معلمته) تعديل القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى و تحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t–1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_{x1t} \cdots \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

و يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن[9].

2) نتائج الدراسة القياسية و الاختبار :

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي و هذا حسب ما يلي :

–نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم 01 أدناه أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل

الدراسة في الامارات العربية المتحدة، و يتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها قريبة ما مما يفسر مبدئيا وجود علاقة تكامل متزامن بينها.

الشكل رقم 01 : السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في الامارات خلال الفترة (1990–2013)

الوحدة مليون درهم

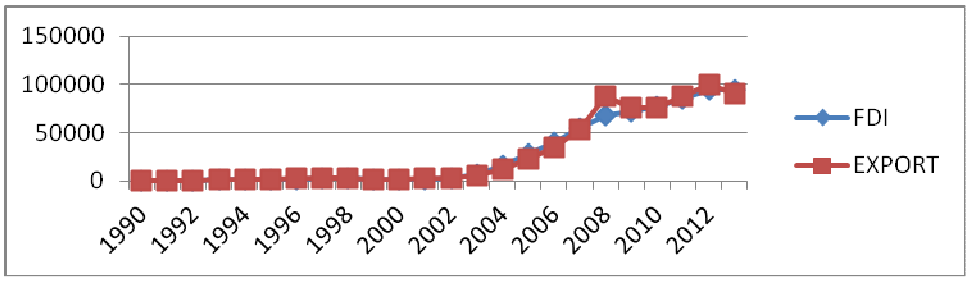

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel 7

–نتائج اختبار الاستقرارية : لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة، استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور "Augmented Dickey-fuller" و الذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير و التي حددناها بـ : 1، و ذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية و الجدول رقم (01) و الجدول رقم (02)، يلخصان نتائج الاختبار.

حيث نلاحظ من خلال الجداول رقم (1) و رقم (2)، ما يلي :

الجدول 01 : اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة باستخدام ADF

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	5%	الاحتمال
الامارات العربية المتحدة	EXPORT	0.24		0.22
	FDI	-1.16	-1.95	0.24

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول 02 : اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	5%	الاحتمال
الامارات العربية المتحدة	EXPORT	-4.15	-1.95	0.00
	FDI	-4.93		0.00

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج **Eviews 7**

تشير نتائج الجدول رقم (01)، إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

$ADF^c = 0.24 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :EXPORT)

$ADF^c = -1.16 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

و بالتالي قبول فرضية وجود جذور وحدية. و هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لمتغير : الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة EXPORT و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرFDI، حيث أن الجدول رقم (02)، يبين لنا أن التفاضلات الأولى لهذه المتغيرات ، عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%، أي :

$ADF^c = -4.15 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :EXPORT)

$ADF^c = -4.93 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

و منه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). و عليه، يمكن استنتاج أن الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1). في الامارات العربية المتحدة.

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية و وضعها في حالة سكون من خلال أخد الفرق الأول نأتي إلى المرحلة الثانية و المتمثلة في تطبيق أسلوب (Engel-Granger)، للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل.

– نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Engel–Granger) : في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل و الثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى

لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews 7 و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم03 : معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 25/03/16 Time: 13:23
Sample: 1990 2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.511345	0.501893	3.011289	0.0051
C	16.99030	1.313869	12.93150	0.0000

R-squared	0.764368	Meandependent var	20.61765
Adjusted R-squared	0.216908	S.D. dependent var	4.716282
S.E. of regression	4.173556	Akaike info criterion	5.779511
Sumsquaredresid	539.9757	Schwarz criterion	5.914190
Log likelihood	-95.25169	Hannan-Quinn criter.	5.825441
F-statistic	5.570309	Durbin-Watson stat	1.681249
Prob(F-statistic)	0.000075		

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

EXPORT = 1.51FDI + 17.....(01)

t-statistic (3.01) (12.93)
R^2=0.76 DW=1.68
Prob (F-statistic) = 0.000075

يشير النموذج (01) أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة كما أنها جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، و هذا ما يبينه معامل الارتباط المساوي لـ : 0.86، و هي علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات و ما يؤكده أيضا معامل التحديد الذي كان في حدود 0.76 و هو ما يعني أن 76% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج.

فإن 24% من الانحرافات تعود إلى متغيرات و عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي كما أن اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل المعالم النموذج لها معنوية إحصائية.

و قيمة B_1 المساوية لـ 1.51 و هي موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية و تبين أن إقامة مناطق حرة للتصدير يؤثر ايجابيا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة.

نتائج دراسة استقرارية البواقي : تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0). فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات محل الدراسة. و الجدول أدناه رقم 04، يبين نتائج الدراسة.

الجدول 04 : اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	5%	الاحتمال
الامارات العربية المتحدة	ER_{UEA}	-2.33	-1.95	0.00

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04)، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي ، حيث تظهر نتائج الدراسة أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%. أي :

$ADF^c = -2.33 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـER_{UEA})

و بالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

" و بالتالي نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة في دولة الامارات العربية المتحدة. و يبقى الآن المرور إلى المرحلة الأخيرة و المتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ ".

– نتائج تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختبار(Engel-Granger)، نأتي إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن طريق برنامج Eviews 7 و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 25/03/16 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1990 2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	0.685699	0.792000	0.865781	0.0135
E(-1)	-0.322542	0.141301	2.282665	0.0097

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$DEXPORT = 0.68DFDI - 0.32E_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots..(2)$$

t-statistic (0.86) (2.28)

من خلال النموذج رقم (2)، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية و تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

3) تحليل نتائج الدراسة و الاختبار:

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة و منطقية للنتائج المتوصل إليها، لغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية. حيث توصلنا عند دراسة أثر إقامة مناطق حرة للتصدير في الامارات العربية المتحدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الى وجود علاقة تكامل متزامن طويل الأجل بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا دليل على أن اقامة المناطق الحرة و المقدرة بـ : 36 منطقة حرة، قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الامارات العربية المتحدة و في شتى المجالات. و هذا بدوره يرجع الى العديد من العوامل و التي منها ما يلي[10] :

1. الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الموقع الجغرافي الاستراتجي للدولة و الذي يعتبر كمدخل للأسواق الاقليمية إضافة لذلك توفر المواد الأولية و مصادر الطاقة، حيث تشكل هذه الاخيرة عنصرا أساسي من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية.
2. العوامل المحفزة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة و المتمثلة في : ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية، لا قيود على تصاريح العمل، السماح بتحويل كافة الارباح الى الخارج، الاعفاء من ضريبة الاعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة و تصل في بعضها لمدة 50 عاما، الاعفاء من الرسوم الجمركية و امتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها، الاعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.
3. توفر مستودعات للتخزين في المناطق الحرة و كافة المستلزمات الاخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية و منها الصناعية. و توفير مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور و أنفاق و مطارات و موانئ و مرافق عامة و تجهيز البنية التحتية للنقل و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.
4. تنوع نشاطات المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة و التي منها :"المناطق الحرة الشاملة و التي تتنوع فيها الاستثمارات لتشمل القطاعات الصناعية و التجارية. المناطق

الحرة المتخصصة حيث اتجهت استثماراتها للصناعات المتخصصة و تعتمد هذه المناطق على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد. المناطق الحرة التجارية وهي المناطق التي اختصت بالأنشطة التجارية من استيراد و تصدير. المناطق الحرة الخدماتية وهي المناطق المختصة في الانشطة الخدماتية المختلفة مثل المالية و الاتصالات.

5. موقع الدولة في التجارة الدولية و تنوع صادراتها و وارداتها و الانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية و التفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كان لابد من انضمام الدولة الإمارات إلى المنظمات الدولية و الإقليمية كمنظمة التجارة العالمية و مجلس التعاون الخليجي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و توقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة و التعاون الثنائي مع مختلف دول العالم حيث كل هذا مكنها من إحراز مؤشرات متقدمة في تقارير التنافسية الدولية[11].

وفي هذا الصدد تشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية إلى احتلالها المرتبة الأولى إقليميا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و السادسة عشر عالميا خلال سنة 2010 في مؤشر تمكين التجارة، و احتلت المرتبة الثالثة في عنصر كفاءات الإجراءات الجمركية و المرتبة الرابعة في عنصر أقل كلفة استيراد و المرتبة الخامسة في عنصر أقل تكلفة تصدير للحاويات و المرتبة السابعة في مؤشر البنية الأساسية لقطاع الموانئ على المستوى العالمي[12].

و ما يميز هذه التجربة هو قيام دولة الإمارات، توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتبارها قوة محركة و أداة هامة لنقل و توطين التكنولوجية المتطورة و المساعدة في تدريب و تأهيل الكوادر الفنية الماهرة، و هذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 الى أن الامارات العربية المتحدة قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب اسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات

العالمية بعد تركيا و الاولى عربيا. و الشكل رقم 02 يوضح صافي تدفق الاستثمار في الإمارات العربية.

الشكل رقم 02 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (**2000–2014**) الوحدة مليون دولار.

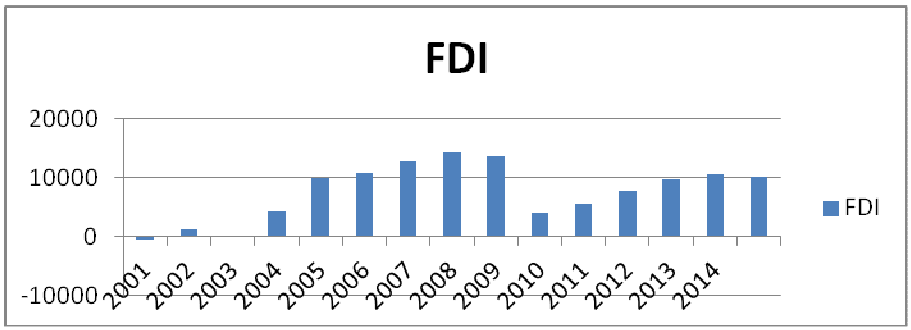

Source : http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

بالإضافة إلى أنّ المستثمر الأجنبي في الامارات يستطيع الاستثمار في عديد من القطاعات، سواء قطاع العقارات وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات المالية، وغيرها. ويوضح الجدول أدناه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007-2011).

الجدول رقم 6: الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007–2011). الوحدة مليون درهم

البيانات	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعة التحويلية	11836	12794	13793	21829	24355
تجارة الجملة و التجزئة	13846	15805	21747	25246	33033
المؤسسات المالية و التأمين	31395	46137	42890	54897	55317
العقارات و خدمات الاعمال	30460	39780	46242	54347	61444

المصدر: المركز الوطني للإحصاء في دولة الامارات العربية المتحدة.

يُلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعًا كبيرًا في قطاع العقارات وقطاع الأعمال إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر 30.46 مليون درهم في 2007، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ في 2011 ليصل إلى 61.44 مليون درهم. إذ يتّضح أنّ هناك إقبالاً كبيرًا على القطاع العقاري في الامارات العربية المتحدة من قبل المستثمر الأجنبي كون هذا القطاع يعتبر الأكثر أمانًا للمستثمر الأجنبي.

كما يتّضح من خلال الجدول السابق، أنّ قطاع الصناعات التحويلية أيضًا لقت إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي، إذ يُلاحظ تطور هذا القطاع، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في 2007 مجموع 11.83 مليون دولار، ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظ ليصل إلى 24.35 مليون دولار في عام 2011، حيث أنّ هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في المواد الخام فتكون الأسعار مُنخفضة نوعًا ما، ممّا يلقى إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي.

و في هذا الاطار قد شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة تطورا لافتا و ملحوظا للفترة من 2009–2013، حيث انتقل نمو تجارة الخارجية للمناطق الحرة من 268.6 مليار درهم سنة 2009 الى 520.3 مليار درهم سنة 2013، و ذلك بسبب

زيادة اجمالي الصادرات و الواردات، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات 45% من اجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة. أما الواردات فشكلت ما نسبته 55% من اجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة و هذا خلال سنة 2013. و الجدول رقم يوضح هذا.

الجدول رقم 07: تطور حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2009–2013).

الوحدة مليار درهم

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	118.7	151.4	146.2	197.4	234.2
الواردات	167.9	201.3	221.5	252.4	286.1
حجم التجارة	286.6	352.8	367.7	449.8	520.3
النمو السنوي	-	%23	%4	%22	%16

المصدر : وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2015.

إضافة لذلك قد أدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة في تخفيض حدة البطالة، إذ أنّ وجود الشركات المتعددة الجنسيات يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل وتطوير العمالة الوطنية، مما يجعلهم قادرين على المنافسة في السوق المحلي والعالمي ويوضح الشكل أدناه ارتباط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة. أنظر الشكل أدناه.

الشكل رقم 03: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1980–2012) سنوات مختارة.

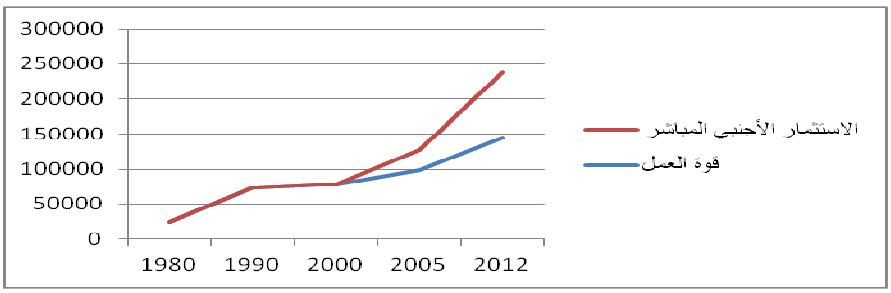

Source : UNCTAD, Statistics Database Online.

ويلاحظ من الشكل أعلاه، مدى ارتباط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة المحددة، إذ أنّ زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات، ساهمت على تقليل حدة البطالة في عام (1980-1990-2000) بشكلٍ كبير حيث أنه خلال الفترة (2000-2012)، أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتفاعٍ مستمر، إلا أنّ قوة العمل مرتفعة ولكن بشكل أخف في الفترة (2005-2012)؛ ويدل ذلك على أنّ الشركات المتعددة الجنسيات لم تستطع امتصاص الفائض من البطالة، وتوظيف نسبة كبيرة من العاطلين.

و يمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الامارات العربية المتحدة في مجال اقامة مناطق حرة و بمختلف الانواع و كبر السوق الإماراتي و الدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي و التجاري، و برامج الخصخصة، و إزالة العقبات أمام الصادرات و الواردات و التسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية و المناخ الموائي لعمل و استمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل اقتصاد دولة الامارات من أكبر الاقتصاديات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية في الدول العربية.

4) الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري :

الجزائر كغيرها من دول العالم عملت على تجسيد فكرة انشاء المناطق الحرة و هذا عبرى قانون الاستثمار الذي يتضمن الخطوط العريضة لتسهيل مساهمة الخواص و المستثمرين الاجانب. و في هذا الاطار صدر المرسوم التنفيذي رقم : 320/94 المؤرخ بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة. و في نفس الصدد تم انشاء أول منطقة حرة بولاية جيجل و هذا تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05، حيث تعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير وتم اختيار **بلارة** بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل[13]. كما أن انشاء هذه المنطقة له العديد من الاهداف و هي:

- ترقية الصادرات خارج المحروقات و توفير العملة الاجنبية.
- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و الحد من هجرة رؤوس الاموال المحلية.
- نقل التكنولوجية و رفع من مستوى التشغيل.

ومن جهة أخرى، تبين دراسة بعنوان : العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة في جذب الاستثمار: حالة منطقة بلارة، حيث يتضح من خلال هذه الدراسة أن الاعفاءات الضريبية و المزايا و الضمانات الاخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار، بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها. إضافة لذلك غياب تحليل الدوافع و المحددات الرئيسية للإستثمار الاجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الاستراتجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة[14].

و عن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات صنف الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت. وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، الأمر الذي يجعل حجم المبادلات التجارية العربية البينية تتراجع إلى مستويات متدنية. وأكد التقرير على أهمية توفير المحفزات للاستثمار في هذا الشأن، من خلال

تقديم المزايا المادية والحوافز الجمركية والضريبية، كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي، أو التحويلات المالية والأرباح وقيام الدولة بالمساعدة في توفير عناصر الإنتاج الضرورية للمشروعات بمستويات كفاءة عالية وبأسعار مناسبة[15].

و عليه سوف نقدم البعض من الدروس للاقتصاد الجزائري في مجال اقامة المناطق الحرة من خلال دروس من تجربة الامارات العربية المتحدة في هذا الميدان، و هذه الدروس هي :

1. ضرورة توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل، و هذا من خلال إعادة النظر في تشريعات و قوانين الاستثمار في الجزائر. حيث في هذا الصدد تشير دراسة حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال سنة 2014، إلى أن الامارات العربية المتحدة تتربع على صدارة قائمة الدول العربية وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة الاطار العام لمناخ الاستثمار مثل : سهولة اجراءات الاستثمار و بيئة أعمال متاحة، و حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014 تحتل دولة الامارات العربية المرتبة الاولى في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.

و في نفس الاطار، قامت الامارات العربية المتحدة بصياغة قوانيين تتلاءم و قوانين الاستثمار التي وضعها النظام التجاري المتعدد الأطراف. مما أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمار الاجنبي الى داخل الامارات العربية المتحدة، حيث بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 10066 مليون دولار سنة 2014 و أعلى قيمة له كانت سنة 2007 بحوالي 14187 مليون دولار. و في نفس الاطار و وفقا لمؤشر ادلمان لسنة 2015، حصلت الامارات على المركز الاولى عالميا في الثقة بالحكومة و متانة الاقتصاد والقدرة على التحفيز و الابتكار[16].

2. ضرورة تنويع و تجسيد المناطق الحرة لتشمل القطاعات الصناعية و التجارية والخدماتية، حيث في هذا الصدد قامت دولة الامارات العربية المتحدة بإنشاء 36 منطقة حرة و في

شتى القطاعات (الصناعية، التجارية، الخدماتية)، و هذا بدوره أدى الى ازدهار التجارة الخارجية في المناطق الحرة و بنسبة نمو فاقت 50%.

3. العمل على توفير مقومات عديدة لنجاح و قيام المناطق الحرة و من أهمها توفير البنى التحتية كأحد العوامل الاساسية لجذب الاستثمارات الى المناطق الحرة، خاصة الخدمات اللازمة لعمل المشاريع الصناعية و التجارية و الخدماتية و المقومات الاقتصادية كتوفير المواد الاولية و مصادر الطاقة.

4. ضرورة تهيئة البيئة السياسية والتشريعية والإجرائية، من خلال توفير الضمانات القانونية الكافية للمشروعات المقامة في المناطق الحرة ضد مختلف المخاطر غير التجارية الناجمة عن حالات عدم الاستقرار السياسي وتطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين الناظمة للاستثمار في المناطق الحرة والتنموية، بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا ومواجهة المشاكل والصعوبات والعقبات التي تعترض الاستثمار في تلك المناطق.

5. اصلاح و ترقية القطاع المالي و النقدي، حيث يعتبر هذا الاخير من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لتطورات الأوضاع الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، نظرا لدوره الاساسي في تمويل عمليات التنمية و التي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية. و في هذا الاطار لعب قطاع المؤسسات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة دورا مهما و أساسيا في تطوير برامج التنمية و بالأخص تمويل مشاريع اقامة المناطق الحرة.

6. زيادة درجة الانفتاح التجاري و ذلك لتنشيط قطاع التجارة الخارجية في مجال التصدير و الاستيراد و هذا من خلال تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية مع الدول العربية والإسلامية بهدف زيادة التعاون و التنسيق فيما بينها و الاعتماد على بعضها البعض من اجل التقليل من الاعتماد على الدول الصناعية في معظم صادراتها وارداتها. حيث

في هذا الميدان قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية و مجلس التعاون الخليجي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و توقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة و التعاون الثنائي مع مختلف دول العالم[17].

الخاتمة :

من خلال التعرض إلى هذه الدراسة بعنوان : " التفاعل الدينامكي بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة ": دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن (co-intégration)، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري " تم التوصل إلى العديد من النتائج و هي :

أن للمناطق الحرة دور كبير و متزايد في التجارة الدولية و هذا من خلال خلق الأنشطة الاقتصادية المتنوعة و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و إحداث تراكم الرأسمالي و زيادة مستوى الصادرات و التشغيل.

كما أن واقع تعامل دولة الامارات العربية المتحدة، في مجال اقامة مناطق حرة و بمختلف الانواع لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر و زيادة مستوى التصدير و التشغيل و نقل التكنولوجيا. قد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها مناطقها الحرة. و هذا ما توصلنا اليه عند دراسة أثر إقامة مناطق حرة للتصدير في الامارات العربية المتحدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و كانت النتيجة وجود علاقة تكامل متزامن طويل الأجل بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا بدوره دليل على أن اقامة المناطق الحرة للتصدير و المقدرة 36 منطقة حرة، قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الامارات و في شتى المجالات.

و بما أن الجزائر دولة نفطية مثل الامارات العربية المتحدة، فيجب عليها الاستفادة من تجارب هذه الدولة في مجال اقامة المناطق الحرة. و لكن قبل هذا يجب خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمار

الاجنبي المباشر الى الداخل، و هذا من خلال إعادة النظر في تشريعات و قوانين الاستثمار في الجزائر، خاصة في مجال القطاع الصناعي و الزراعي و الخدمات.

الهوامش و المراجع:

[1] وزارة الاقتصاد، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة،2012، ص07.

[2] La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économétrie et de l'analysé de séries temporelles.

[3] William H,Greene, « Econometric Analysis», 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

[4] Régie Bourbonnais, «Econometrie » ,Dunod, 5eme édition, Paris 2015, p304.

[5 5] Dickey D.A , Fuller W.A , «Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root», Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

[6] أحمد سلامي محمد شيخي،« اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بي الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2011» مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد13، 2013،ص124.

[7] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «الاقتصاد القياسي بين النظري و التطبيق»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص ص 669–672.

[8] Régie, B, op cit, p306.

[9] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص685.

[10] أنظر الى المراجع التالية :

–وزارة الاقتصاد، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص06.

-Hazem Shayah, «Development of free zones in United Arab Emirates», Proceedings of the First Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Banking (ME14 DUBAI Conference) Dubai, 10-12 October 2014,17.

- United Arab Emirates establishes new financial free zone in Abu Dhabi, Linklaters LLP. All Rights reserved 2013,12.

[11] وزارة التخطيط و الاقتصاد، تقرير حول : التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2005–2010، الإمارات العربية، 2012، ص36.

[12] إحصاءات الإمارات العربية، وزارة التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة، 2010.

[13] أنظر الى :

– بوشنافة تميزار،« الاصلاحات الاقتصادية : المناطق الحـــرة»، ورقة عمـــل ، مـقال متاح عـلى الموقـع الالكتروني التالي :.www.tomohna.net/.../showthread.php?

–المرسوم التنفيذي رقم : 94/320 المؤرخ في :1994/12/23.

–المرسوم التنفيدي رقم :97/106 المؤرخ في : 1997/04/05.

–المرسوم الرئاسي رقم :01/03 المؤرخ في : 2001/08/20.

[14] منور أوسرير،« دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)» ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني، ص45.

[15]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير حول تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية،2012،الكويت،ص01.

[16] http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2015-01-20-1.748613

[17] للإطلاع أكثر أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي :
http://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/default.aspx